قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٤

بشأن الموافقة على الاتفاقية الخاصة بأساس وشروط منح الائتمان للمصانع والمعدات الموقعة فى ليبزج بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٥ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية

ورئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الاتفاقية الخاصة بأساس وشروط منح الائتمان للمصانع والمعدات الموقعة فى ليبزج بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٥ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ رمضان سنة ١٤٠٤ (٢٤ يونيه سنة ١٩٨٤)

حسنى مبارك

اتفاقية

بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية على أساس وشروط منح ائتمان للمصانع والمعدات

جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية (يشار إليهما هنا بالطرفين المتعاقدين) آخذين فى اعتبارهما الرغبة فى الاستخدام الكفء للامكانيات الاقتصادية والصناعية والفنية لجمهورية مصر العربية ولجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، آخذين فى الاعتبار فوائد توقيع عقود طويلة الأجل لتأكيد التعاون المستقر ، وكذلك الرغبة فى تعميق التعاون الاقتصادى والفنى بما يتفق مع المبادىء المتعارف عليها بالقانون الدولى ، وبالذات مبادىء المساواة للدول ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية ، وعلى أساس مبدأ الفائدة المتبادلة ، قد اتفقا على ما يلى :

(مادة ١)

وافق الطرفان المتعاقدان على أن تتيح حكومة ألمانيا الديمقراطية تمويلا مختلطا يصل إلى ١٠٠ مليون دولار لتوريد السلع من ألمانيا الديمقراطية إلى جمهورية مصر العربية كما هو محدد فى مرفق هذا الاتفاق لتمويل ٨١,٥ ٪ من قيمة هذه السلع .

يؤكد الطرفان المتعاقدان أن الطلبات المعنية والمقدمة من السلطات والمؤسسات والشركات المختصة لكلا الدولتين موافق عليها حسب الشروط التالية :

(مادة ٢)

توريدات المشروعات المدرجة فى مرفق هذا الاتفاق سوف تمول بالآجال والشروط المبينة فيما يلى :

١ ـ يمنح ائتمان خاص يمثل ٣٠ ٪ من قيمة المشروعات تسليم ظهر السفينة كما يلى :

٥ ٪ دفعة مقدمة خلال ٣٠ يوما من تاريخ التعاقد الفعلى وتسدد بمعرفة المستورد .

١٠ ٪ مقابل اعتماد مستندى لكل تسليم جزئى ، ويفتح الاعتماد المستندى خلال ٦٥ يوما قبل أول تسليم جزئى ، ويسدد بمعرفة المستورد .

تمويل ٨٥٪ من خلال الائتمان الخاص ، على أن يعاد دفعها على ٢٤ قسط متساوى نصف سنوى ، تبدأ بعد ٢٤ شهرا من آخر تسليم جزئى يعد ضروريا للتشغيل ، على أن يعتد بتاريخ مستندات الشحن .

٢ ـ يمنح ائتمان تجارى قدره ٧٠٪ من قيمة عقود المشروعات فوب ، كما يلى :

١٠٪ دفعةمقدمة خلال ٣٠ يوما من تاريخ سريان العقد ويسدد بمعرفة المستورد .

١٠٪ مقابل اعتماد مستندى لكل شحنة جزئية ، على أن يفتح الاعتماد المستندى خلال ٦٠ يوما قبل أول تسليم جزئى وتسدد بمعرفه المستورد .

٨٠٪ تمول من خلال تسهيلات تجارية وتدفع على ١٦ قسطا متساو نصف سنوى ، تبدأ بعد ٢٤ شهرا من تسليم آخر شحنة تعتبر ضرورية للتشغيل ، على أن يعتد بتاريخ مستندات الشحن .

(مادة ٣)

تستحق فائدة عن الائتمان الخاص بمعدل ٤٪ سنويا ، ويستحق فائدة عن الائتمان التجارى بمعدل ٦٪ سنويا ، اعتبارا من تاريخ استخدامها .

يعتبر تاريخ كل شحنة مستقلة بمثابة تاريخ استخدام الائتمان ، على أن يعتد بتاريخ مستندات الشحن .

تحتسب الفائدة فى ٣٠ يونيو و٣١ ديسمبر من كل عام ، وتدفع خلال الربع التالى .

(مادة ٤)

تضمن حكومة جمهورية مصر العربية سداد الائتمان المستخدم وسداد الفائدة فى تاريخ استحقاقها .

(مادة ٥)

مالم ينص على خلاف ذلك فإن شروط اتفاق التعاون الاقتصادى والفنى تعتبر سارية بين الدولتين لتطبق على هذا الاتفاق .

(مادة ٦)

سوف تبرم العقود قبل ٣١ ديسمبر ١٩٨٥ .

يتعهد كل طرف فى العقد التجارى بدفع كل الضرائب والرسوم والمصروفات التى تستحق بدولته والمتعلقة بإعداد وإبرام وتنفيذ مثل هذه العقود .

(مادة ٧)

كل العقود والفواتير والمستندات المتعلقة بالشحنات والخدمات الواردة فى هذا الاتفاق سوف تتم بالدولار الأمريكى .

كل المدفوعات الخاصة بهذا الاتفاق ستدفع بالدولار الأمريكى القابل للتحويل .

(مادة ٨)

إذا تضمنت الشحنات الواردة من جمهورية ألمانيا الديمقراطية توريدات من دولة ثالثة فللطرف المصرى المتعاقد حرية الاختيار فى عمل ترتيب ائتمانى مع المورد الفرعى أو أن يسدد مثل هذه الشحنات الفرعية بالشروط المتفق عليها بين المورد الرئيسى والمورد الفرعى .

(مادة ٩)

سوف تناقش وتسوى جميع المشاكل والاختلافات الناتجة عن تنفيذ هـــذا الاتفاق بواسطة اللجنة المشتركة المنشأة بموجب اتفاق التعاون الاقتصادى والفنى .

(مادة ١٠)

كل العقود المبرمة أو التى بدأت فى ظل هذا الاتفاق وخلال فترة سريانه سوف تنفذ طبقا للشروط الواردة فى هذا الاتفاق .

(مادة ١١)

يتم الاتفاق على التعديلات والاضافات الواردة فى هـــذا الاتفاق كتابة بين الطرفين المتعاقدين .

(مادة ١٢)

يدخل هذا الاتفاق فى حيز التنفيذ فى تاريخ تبادل الوثائق الدبلوماسية المؤكدة للموافقة أو التصديق عليه طبقا للإجراءات الدستورية فى كل من البلدين ويظل ساريا المفعول حتى يتم الوفاء بكافة الالتزامات الناتجة عن تطبيقه .

حرر ووقع فى ليبزج بتاريخ ١٥ مارس عام ١٩٨٤ من نسختين أصليتين متطابقتين باللغات العربية والألمانية والانجليزية لكل منهما ذات الصلاحية .

فى حالة اختلاف الترجمة يعتد بالنسخة الانجليزية .

من

حكومة جمهورية مصر العربية

دكتور / وجيه شندى

وزير الاستثمار والتعاون الدولى

من

حكومة جمهورية ألمانية الديمقراطية

رولف كرستين

وزير الصناعة الثقيلة وبناء المصانع

قائمة المشروعات

مصانع اسمنت بسيناء وقنا والسويس .

درفلة النحاس ، وإعادة تأهيل مشروعات درفلة شركة الحديد والصلب .

المسابك ـ إعادة تأهيل مسبك طناش وغيرها من المسابك .

إعادة تأهيل والتوسع فى مصانع الغزل والنسيج .

مجمعات لآلات الورش (Machine Tool)

معدات الموانى .

توزيع الطاقة ومعدات المحولات متضمنة المحطات الفرعية ومحطات التحويل .

المشروعات الزراعية ، مثل وحدات الإنتاج الحيوانى متضمنة ٤ وحدات بغرب النوبارية ، وورش الإصلاح الزراعية ، ومشروعات الميكنة ، والمطاحن والمخازن ومصانع الاعلاف .

مصانع الكيماويات متضمنة شركة الصودا المصرية للكيماويات .

معدات الرى مثل الحفارات الهيدروليكية .

هذه القائمة من المشروعات يمكن تعديلها أو الإضافة إليها بالمفهوم المتبادل بين المتعاقدين .

وزارة الخارجية

قـــرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٤ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٤ بشأن الموافقة على الاتفاقية الخاصة بأساس وشروط منح ائتمان للمصانع والمعدات الموقعة فى ليبزج بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٥ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب عليها بتاريخ ١٩٨٤/٧/٩ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية عليها بتاريخ ١٩٨٤/٧/١٢ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية الاتفاقية الخاصة بأساس وشروط منح ائتمان للمصانع والمعدات الموقعة فى ليبزج بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٥ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية ويعمل بها اعتبارا من ١٩٨٤/٥/٢٨

د. أحمد عصمت عبد المجيد